١٤

معركة غزة: «مصريين»... وموقفين*

«ولا فى قلبى ولا عينيّه
إلا فلسطين
وأنا العطشان ماليش ميّه
إلا فلسطين
ولا تشيل أرض رجليّه
وتنقل خطوتى الجايّه
إلا فلسطين
إلا فلسطين»

فؤاد حداد

تدور مصر الآن فى أتون معركة حامية الوطيس، موازية للحرب الدامية التى دارت رحاها، ولا زالت تدور، وإن بطرق أخرى، على أرض غزة الصامدة.

وهذه المعركة ترتبط، ارتباطاً عضوياً، بوقائع ماجرى ويجرى،فى القطاع الصامد: معركة حول موقف مصر والنظام المصرى من هذه الحرب، وحول انحيازاتهما الرئيسية فيها!.

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٩/٢/١٩.

ولم تبد مصر، أبداً، وعلى هذا المستوى الكبير، منقسمة على نفسها، حول قضية مثل هذه القضية، ولا حول معركة كهذه المعركة.

فلأول مرة يبين بوضوح قاطع، أن مصر لم تعد موحدة، وتحددت التخوم بين «المصريين»: «مصر العِشّة» (أو الشعب)، و«مصر القصر» (أو الطبقة الحاكمة)، فى قضية أخرى حاسمة غير قضية الانقسام الطبقى والتمايز الاجتماعى، وإن بدت ملامح انحيازات المعسكرين واضحة وقسماتهما محددة: فمصر «العِشّة» مع فلسطين، ومصر «القصر» أدارت لها الظهر!.

مصر الشعب:

فمصر الشعب هبّت منذ اليوم الأول للعدوان تتظاهر وتُضرب وتعتصم، وتجمع من قوتها الضئيل مساعدات للأشقاء المُحاصرين فى غزة، وتصطدم بمئات الآلاف من جنود الأمن المركزى، وقوات «مكافحة الشغب»، وفرق البلطجية و«المخبرين»، الذين حولوا مصر، بامتداد العاصمة وكل المحافظات، إلى ساحة حرب مفتوحة، حاصرت فيها قوات الأمن مئات الألاف من أبناء الشعب المصرى، الذين اهتزوا للعدوان، وخرجوا يتظاهرون فى الميادين وفى الشوارع والجامعات والمساجد، ينحازون لفلسطين، ويضغطون من أجل وقف العدوان، ومنع إيصال البترول والغاز الطبيعى للعدو الصهيونى، ويطالبون السلطة بإلغاء كل مظاهر «التطبيع»، ويهتفون:

«أول مطلب يا جماهير... غلق سفارة (الإسرائيلية) وطرد سفير»، ويندون بالعدوان والتواطؤ الرسمى، على كل المستويات.

ومصر القصر:

أما الموقف الرسمى المصرى، المتناثر على ألسنة المسؤولين المصريين،

بدءاً بالرئيس «مبارك»، ووزير خارجيته، «أحمد أبو الغيط»، وحتى جيش الإعلاميين الحكوميين، ومن لفّ لفهم، فقد عبّرت عنه القنوات التلفزيونية الرسمية، وأقلام كُتّاب الصحف الحكومية الصفراء، كصحيفة «روز اليوسف»، ومجلتها، التى كانت (ذات يوم) رمزا للاستنارة والدفاع عن الحق والانتصار للحرية، قبل أن تتحول بمائة وثمانين درجة، وتنقلب على تاريخها ومواقفها.

الإعلامية والكاتبة «لميس الحديدى»، طرحت وتحت عنوان دال: «محاولات التقزيم»، (جريدة «المصرى اليوم»، ٢٠٠٩/١/٦) ما درجت الترسانة الإعلامية الحكومية على اختلاقه ونشره وإذاعته، إذ اعتبرت فيه أن كل المطالبات، الداخلية والخارجية، بموقف مصرى قوى فى مواجهة العدوان، يليق باسمها وتاريخها، ويدافع عن أمنها ومصالحها، هى حركة وليدة مخطط إيرانى/ سورى، تشارك فيه قطر بجهد وافر، عبر فضائية «الجزيرة»، التى تقود حملات التشويه والتحريض ضد «مصر»، وفى مواجهة هذه المطالب، فعلى «مصر»، تقول الكاتبة، ألا تخجل من الرد بقوة وجرأة:

ـ نعم، نحن لا نريد لأشقائنا الفلسطينيين، أن يقيموا بسلاحهم ومخيماتهم فى سيناء.

ـ نعم المعبر يحتاج لموافقة إسرائيلية، فى فتحه وإغلاقه، هذه هى الاتفاقية (التى لم توقع عليها مصر).

ـ نعم نحن لا نقبل الاعتداء على الفلسطينيين، ولكنا أيضاً لا نقبل الاعتداء على مصر.

ـ نعم نحن لا نريد دولة «حمساوية» على حدودنا.

يحتوى هذا البيان/ المانيفستو، الخطوط (الدفاعية) العريضة التى لجأ إليها النظام، لمواجهة الضغوط الشديدة التى وجد نفسه فى مواجهتها

منذ اليوم الأول للعدوان، بسبب واقعة إعلان «تسيبى ليفنى»، وزيرة خارجية العدو الصهيونى، الحرب على شعب فلسطين، من على الأرض المصرية، ثم ماتلاها من مواقف وتصريحات!.

وبهدف عزل الشعب المصرى عن التأثر بما يجرى فى غزة، اعتمدت هذه الخطة على الربط التعسفى بين كل من «مصر» و «النظام»، وبحيث يجرى وصف ما يُوجّه من انتقادات إلى الموقف الرسمى للنظام الحاكم فى مصر، باعتباره حرباً على مصر، الدولة والشعب، وتحريضا عليهما!.

ولجأت السلطة، فى سبيل إقناع المواطنين بهذه الفكرة، إلى أساليب مبتكرة، منها استخدام شخصيات شهيرة ومحبوبة، كلاعبى كرة القدم، ونجوم الفن مثل الفنان «عادل إمام»، لترديد نفس المقولات، فضلا عن مئات البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وآلاف المقالات التى تختلق مزاعم لا أصل لها، كرغبة الفلسطينيين فى الاستيلاء على سيناء المصرية، والتوطن بها، تلاقيا مع الإرادة الإسرائيلية المعلنة بهذا الشأن!، دون أدنى اهتمام بتقديم دليل واحد يثبت أن أى فلسطينى طالب، ذات يوم، باستبدال أرضه بسيناء المصرية!.

كما استغلت السلطة حادث ملتبس، أدى إلى مقتل ضابط مصرى فى اشتباكات على الحدود مع فلسطين، لتسعير نيران الكراهية ضد العرب والفلسطينيين، وسيّرت مظاهرات تطالب بالثأر من قاتليه (حماس)!!.

لكن «الحجة» الأخطر لتبرير الموقف الرسمى المصرى من العدوان الصهيونى على الشعب الفلسطينى، هى حجة أن العرب والإيرانيين يريدون جرّ مصر إلى الحرب نيابة عنهم!، ومن أمثلة الضرب على هذا الوتر الحسّاس، «الاستطلاع» الموجّه، الذى أجرته جريدة «نهضة مصر»، (المملوكة للإعلامى المقرب من السلطة، عمرو أديب)، يوم ٩ يناير/ كانون ثانى

الماضى، وسؤاله الأساسى الموجّه للمواطن المصرى البسيط، الذى تطحنه الأزمات من كل جانب: «هل توافقون على دخول مصر الحرب نيابة عن العرب؟!»، ولم تقدم الصحيفة، بالمثل، دليلا واحدا على أن أيا من العرب أو الإيرانيين قد طالب بهذا المطلب... والإجابة طبعا معروفة سلفا.

وهذا السلوك من النظام المصرى لم يكن مستغربا: إنه سلوك يعكس «مصالح وتصورات محددة، ترمى إلى تحقيق أهداف محددة» وهو امتداد لموقف «مدرسة» الرئيس السادات السياسية، «التى صكّها الرئيس الراحل، واستخدمها ومؤيدوه فى مواجهة معارضيه ومنتقديه بعد إبرامه سلامه المنفرد مع الدولة العبرية»، وهذه «المدرسة» تنطلق من أن هناك انفصالاً تاماً بين المصلحة المصرية والمصالح العربية، وأن العرب ـ بالمطلق ـ والفلسطينيين جميعهم، يسعون دوماً إلى الإضرار بالمصلحة المصرية، و«توريط» مصر فى سياسات وقرارات تحقق مصالحهم هم، كما يقول د. «ضياء رشوان».

وكان الجدل حول الحصار القاتل الذى يتعرض له الشعب الفلسطينى تحت القصف الإسرائيلى الوحشى، وما سببه من دمار، وما ترتب عليه من موت وخراب، وما أدى إليه من سقوط للآلاف من الشهداء والجرحى، والقيود الصارمة التى تضعها السلطة المصرية على فتح «معبر رفح»، رغم النداءات الفلسطينية والعربية، والمطالبات المصرية الشعبية، بفتح المعبر أمام قوافل الإغاثة والدعم الطبى، ولعلاج مصابى العدوان الهمجى، من الأطفال والأبرياء، قد مثل حالة من «الإزعاج»، أصبح من المتعذر على النظام تبريرها، ولذا فقد تذرع برفض فتح المعبر، «حتى لا يسمح للفلسطينيين بمغادرة أرضهم والزحف إلى سيناء، وهو مايحقق مرامى إسرائيلية غير خافية»، ثم عاد النظام، بعد أن انكشفت هذه الحجة أمام مظاهر إصرار الفلسطينيين على التشبث بأرضهم ووطنهم، إلى ترديد حجة أخرى: إن فتح معبر رفح تحكمه اتفاقية دولية تنظم هذه المسألة،

وهو أمر لا تملك مصر عليه تأثيرا!.

وعشية الاجتياح رد «د. حسن نافعة»، أستاذ العلوم السياسية، على هذه المزاعم بشأن المعبر: «ولأن معبررفح يقع بالكامل داخل حدود الدولة المصرية، يفترض أن تكون سيادة مصر عليه كاملة ومطلقة، وبالتالى يصبح فى سلطتها وحدها وليس فى سلطة أحد غيرها أن تسمح أولا تسمح بفتحه، دونما تَدَخُّل من أحد أياً كان، ولا يتعين أن يكون عليها أى قيد سوى كل ما له صلة بالأمن الوطنى، ومعنى ذلك أن باستطاعة مصر وحدها، وبقرار منفرد، تخفيف العبء والمعاناة الواقعين على عاتق الفلسطينيين، لأن القانون الإنسانى فوق كل اعتبار. ولأننى من الذين يعتقدون بحزم أن قضية فلسطين مصرية ومصيرية، فمصلحة مصر الوطنية تقضى بفتح معبر رفح فوراً، أما استمرار الإغلاق فليس بالنسبة لى سوى معنى واحد: هو أن سياسة مصر (الرسمية) الراهنة، لم تعد فقط غير أخلاقية، ولكنها كفت أن تكون وطنية أيضاً!».

لكن القضية، فى الحقيقة، لم تكن فى هذا المبرر أو ذاك، وإنما كانت فيما ذكرته «لميس الحديدى»، وطالبت السلطة بإعلانه بوضوح: «نعم نحن لا نريد دولة» حمساوية «على حدودنا»!.

فالنظام يعتبر أن أى انتصار للشعب الفلسطينى فى غزة، هو انتصار لحماس، أى لجماعة الأخوان المسلمين التى يخوض معركة تكسير عظام ضدها منذ سنوات!.

وهو فى سبيل مواجهة «هواجسه» تجاه المعارضة السياسية والاجتماعية المتنامية لحكمه، ولـ (خطر) جماعة الأخوان، لا بديل أمامه سوى الاختيار، حتى لو كان لهذا الاختيار طعم العلقم، خاصةً وأن موعد استحقاقات مسألة «توريث» السلطة وحسمها على الأبواب، والموقف

الأمريكى ـ الصهيونى الراضى، حاسم فى هذا الشأن!

«روبرت فيسك»، الكاتب الصحفى البريطانى، الوثيق الصلة بمصر والمنطقة، كتب يُحلل الحالة، فوضع يده على قلب الحقيقة: «إن عجز (مصر) عن مواجهة المعاناة فى قطاع غزة، يرمز لضعف نظامها السياسى.

اليوم، وبعد ثلاثة عقود من حكم الرئيس مبارك، فإن المصريين والكويتيين والأردنيين، يمكنهم الصراخ فى شوارع عواصمهم، ولكن بعد ذلك سيتم إسكاتهم بواسطة الألاف من رجال الشرطة السرية، والميليشيات الحكومية، التى تخدم الأمراء والملوك، والحكام الكبار السن فى العالم العربى!.

إن مصر اليوم أصبحت أرضا، الوظيفة الأولى للأمن فيها حماية النظام!!.. إن الدولة العطنة فى مصر ضعيفة للغاية، والاعتراف بأن مصر لا تستطيع فتح الحدود السياسية دون الحصول على إذن من واشنطن، يقول لك كل ماتريد أن تعرفه عن عجز الحكام فى الشرق الأوسط!».

■ ■ ■